ازدياد حالات الاغلاق ومنع التجوّل في قطاع غزة عنها في الضفة الفلسطينية.

والسؤال الذي يطرح نفسه، الآن، هو: هل حدث تغيّر ملحوظ في مستوى الاجور خلال الانتفاضة؟ يوضح الجدول الرقم ٣ (أ) ان ارتفاعاً ما قد حدث بين العامين ١٩٨٧ و١٩٨٩ على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الاقتصاد المحلّي. في الضفة الفلسطينية ارتفع متوسط الأجر اليومي من ٢٠,٥ شيكلاً العام ١٩٨٧ الى ٢٣,٥٦ شيكلاً العام ١٩٨٩ (زيادة بنسبة ١٥ بالمئة)، وفي قطاع غزة من ٢٢,٦٥ شيكلاً الى ٢٩,٤٧ شيكلاً على التوالي (زيادة بنسبة ٣٠ بالمئة). من ناحية أخرى، يوضح الجدول الرقم ٣ (ج) ان متوسط الاجر الشهري للعاملين في الاقتصاد المحلّي بقي ثابتاً تقريباً بين العامين ١٩٨٧ و١٩٨٩ (في الضفة ازداد متوسط الاجر الشهري بنسبة ٢ بالمئة وفي القطاع بنسبة ٥ بالمئة فقط). ويعود ثبات متوسط الاجر الشهري بالشيكل في الاقتصاد المحلّي الى انخفاض عدد أيام العمل خلال الانتفاضة، بسبب كثرة الاضرابات وحالات منع التجول. في اقتصاد الضفة، انخفض متوسط العمل في الشهر من ٢٤,٢ يوماً في العام ١٩٨٧ الى ٢١,٥ يوماً في العام ١٩٨٩. وفي اقتصاد القطاع، انخفض المتوسط من ٢٤,١ يوماً الى ١٩,٤ يوماً على التوالي (الجدول الرقم ٣ ـ ب). وهكذا، فان متوسط الاجر الشهري بالشيكل بقي ثابتاً في الاقتصاد المحلّي للضفة والقطاع، علماً بأن الشيكل قد انخفض بين العام ١٩٨٧ وأواسط العام ١٩٨٩ بحوالى ٤٠ بالمئة(١٠).

وبالنسبة الى العاملين من الضفة والقطاع في الاقتصاد الاسرائيلي، فاننا نلاحظ ارتفاعاً أكبر في اجورهم بين العامين ١٩٨٧ و١٩٨٩. لقد ارتفع، في هذه الفترة، متوسط الاجر اليومي للعاملين في اسرائيل من الضفة بنسبة ٥٠ بالمئة (من ٢٤ شيكلاً العام ١٩٨٧ الى ٣٥,٩٠ شيكلاً العام ١٩٨٩)، وللعاملين في اسرائيل من القطاع بنسبة ٤٩ بالمئة (من ٢٧,٣٠ شيكلاً الى ٤٠,٦١ شيكلاً). أمّا متوسط الاجر الشهري للعاملين في اسرائيل من الضفة والقطاع، فلم يرتفع بالنسبة نفسها، بسبب انخفاض عدد أيام العمل خلال الانتفاضة. فقد ارتفع متوسط الاجر الشهري بنسبة ٢٧ بالمئة بين العاملين في اسرائيل من الضفة (من ٥٩٢,٨ شيكلاً الى ٧٥٠,٣ شيكلاً) وبنسبة ثمانية بالمئة فقط بالنسبة الى العاملين في اسرائيل من قطاع غزة (من ٦١٩,٧ شيكلاً الى ٦٧٠,١ شيكلاً). هذه البيانات تشير الى ان الاجر الشهري بالشيكل قد ارتفع بين العاملين في اسرائيل من الضفة الفلسطينية، وبقي ثابتاً تقريباً بين العاملين في اسرائيل من قطاع غزة. ويعود هذا الاختلاف، كما ذكرنا سابقاً، الى ان العاملين في اسرائيل من القطاع قد خسروا، خلال الانتفاضة، أيام عمل أكثر من زملائهم العاملين في اسرائيل من الضفة، بسبب ازدياد حالات الاغلاق ومنع التجوّل في القطاع عنها في الضفة.

والآن، سنلخّص أهم النتائج المتعلّقة بالاجور، والتي توصّلنا اليها من خلال تحليلنا للاحصائيات الاسرائيلية الرسمية:

١ ـ ان العاملين في الاقتصاد المحلي يحصلون على أجور أقل من تلك التي يحصل عليها زملاؤهم من الضفة والقطاع العاملون في اسرائيل. وحيث ان متوسط الأجر الذي يحصل عليه العاملون

هامش تابع للجدول الرقم ٣:

* حساب مباشر للمؤلف من البيانات الواردة في *Statistical Abstract of Israel*, No. 41, 1990, p. 734 ؛ والنشرة الاحصائية ليهودا والسامرة وقطاع غزة، العدد ١١١، ١٩٨٩/ ١٩٩٠، ص ١٤٣.

** فئة «غير ذلك» بالنسبة الى العاملين من الضفة والقطاع في اسرائيل تشمل كل القطاعات الاخرى، غير الزراعة والصناعة والبناء.